قبول ١٠ آلاف طلب هجرة وأكثر من ٤٥ ألف طلب قيد الدراسة

الهجرة بحثاً عن بديل .. من أخطر مظاهر الأزمة الداخلية

احتلال .. تدهور اقتصادي .. استعصاء سياسي .. فلتان أمني .. في قائمة المحفزات على الهجرة

مهاجر: أستطيع متابعة طوش "حماس" و"فتح" عبر الفضائيات هنا، لكن مع ظروف معيشية أفضل!

■ كتبت نائلة خليل

عندما يذكر الفلسطينيون العام ٢٠٠٦ لن يذكروه فقط كأحد أصعب الأعوام، سياسياً واقتصادياً، فالفلتان الأمني، وأزمة الرواتب، ومأزق تشكيل حكومة لم يتفق على إنشائها رغم حوار امتد لأشهر، وبوادر اقتتال داخلي ترجم عملياً أكثر من مرة، كلها كانت مزايا انفرد بها العام الحالي، لكن القشة التي قصمت الظهر فعلياً كانت الرغبة العارمة لدى آلاف المواطنين بالهجرة للخارج والابتعاد عن الوطن.

مصادر رسمية في وزارة الخارجية تصف العام ٢٠٠٦ بالأسوأ من حيث ازدياد هجرة الفلسطينيين للخارج، فالأرقام المعلن عنها تشير إلى قبول ١٠ آلاف طلب هجرة، مع وجود أكثر من ٤٥ ألف طلب قيد الدراسة، لكن بعض الخبراء والمختصين يؤكدون أن الأرقام أكبر من المعلن عنها بكثير.

وتصف وكالات السفر عملها بالأكثر نشاطاً والأفضل مقارنة بالأعوام السابقة، حتى استطلاعات الرأي لم تخرج عن الإشارة إلى ازدياد ظاهرة الهجرة بشكل خطير، وكشف أكثر من استطلاع للرأي نفذته مراكز أبحاث وجامعات فلسطينية خلال الشهور الأخيرة عن أن الهجرة لم تعد خياراً فردياً مثل السابق، وأن أنظار شريحة كبيرة من المجتمع تتجه إلى الخارج كخشبة خلاص أخيرة من مأزق سياسي واقتصادي علق المجتمع فيه بأكمله.

ويقول وكيل وزارة الخارجية أحمد صبح، "العام ٢٠٠٦ كان الأسوأ بالنسبة لظاهرة الهجرة، الظاهرة خطيرة ومستفحلة، والأرقام التي لدينا تدق ناقوس الخطر".

ولا يخفي صبح قلقه "من أن الأرقام الكبيرة للمهاجرين مرشحة للزيادة، لاسيما أن الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي المطلوب أصبح وعوداً لم تتحقق بعد، وهذا من شأنه خلق مزيد من الإحباط واليأس بين المواطنين ويقلل من هامش الأمل".

ونفى صبح أن يكون الاحتلال هو السبب المباشر والوحيد وراء رغبة الأعداد المتزايدة من المواطنين بالهجرة، على الرغم من أن بصماته واضحة في كل ما يحدث، وقال "حتى في أسوأ سنوات الاحتلال لم يسجل لدينا خروج بهذا النوع وهذا العدد، هناك جهات كثيرة يجب أن تتحرك للحد من تفاقم ظاهرة الهجرة، يجب على الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن يوحدوا جهودهم بهذا الاتجاه"

واعتبر وكيل الوزارة "أن العام الحالي شهد تضافر العديد من العوامل الداخلية والخارجية، ما حدا بالبعض للتفكير بالهجرة".

وأضاف "نحن نعيش الاحتلال يومياً، والوضع لم يتغير إلا لمزيد من الاحتلال، لكن أبرز ما أصبح المجتمع الفلسطيني يعاني منه يتمثل بظاهرة الفلتان الأمني التي أضيفت إليها لاحقاً أزمة عدم دفع الرواتب، وعدم إمكانية القطاع الخاص لخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى اللامبالاة التي يبديها المجتمع المدني اتجاه ظاهرة الهجرة".

ونوه إلى أن "هناك تفهماً ولا يوجد اتهام أو شك على الإطلاق بوطنية أي مواطن فكّر في الهجرة، لكن هناك ظروفاً موضوعية مفروضة على الجميع، وتحديداً على شريحة مهمة من الشعب، جعلت هامش المناورة لديها أقل بكثير من العيش الكريم بحدوده الدنيا".

للهجرة أكثر من وجه

ومع أن الأرقام التي كشف عنها وكيل وزارة الخارجية تثير القلق، "إلا أنه يعود ويقول إن العشرة آلاف طلب التي جرى قبولها لا تعني بضرورة الحال أن جميع أصحابها قد هاجروا".

وهو الأمر الذي ينفيه العديد من الخبراء والمختصين، الذين يؤكدون أن العام الحالي شهد أنواعاً عديدة من الهجرة الاختيارية واللاقسرية بفعل إجراءات الاحتلال، التي طالت عشرات الآلاف من الفلسطينيين.

وقال الدكتور عادل سمارة، أحد ناشطي حملة "يسمح بالدخول وإعادة الدخول للأراضي الفلسطينية"، إن "الإجراء الذي تنفذه سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات، والذي يمنع تجديد تأشيرة الدخول "الفيزا" للفلسطينيين من حملة الجنسيات الأميركية والأجنبية، يهدد ٣٠ إلى ٤٠ ألف فلسطيني على الأقل".

وأكد باسل عايش، منسق الحملة، أنه "خلال الأشهر الثمانية الأخيرة من العام ٢٠٠٦، لم تسمح السلطات الإسرائيلية لنحو ١٠٠٠ مواطن فلسطيني على الأقل من حملة الجنسيات الأميركية والأجنبية بتجديد الفيزا والدخول إلى الأراضي الفلسطينية".

وأكد سمارة أن الفلسطينيين من حملة الجنسيات الأجنبية "وجدوا أنفسهم أمام خيارين: إما العودة إلى البلاد التي يحملون جنسياتها، أو الاستقرار في الأردن ونقل عائلاتهم وأعمالهم إلى هناك".

ويتفق صبح مع ما سبق، مشيراً إلى "وجود ٤٠ إلى ٥٠ ألف فلسطيني في دائرة المنع من الدخول إلى البلاد، وهؤلاء باتوا يعانون من هجرة قسرية فرضتها عليهم السلطات الإسرائيلية".

فئات طالبي الهجرة

وحول الهجرة الاختيارية، استعرض صبح فئات طالبي الهجرة، قائلاً "لدينا أقسام عدة من طالبي الهجرة: أولاً أصحاب الكفاءات والخبراء من الفلسطينيين الذين تم جلبهم من الخارج لمدة مؤقتة منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تدريب كادر فلسطيني".

وأضاف "قسم كبير من هؤلاء الخبراء رتب أموره على البقاء في الأراضي الفلسطينية واستقر عبر بناء بيت خاص، وإحضار عائلته من الخارج، أو تكوين عائلة هنا، لكن مع الظروف الحالية التي استجدت وتوقف مساعدات الدول المانحة، أصيبت المؤسسات التي يعمل بها هؤلاء الخبراء بشلل تام، وقسم كبير منهم بدأ يغادر، وبذلك فقدنا إحدى مميزات عودة، ولو مؤقتة، لهذه الفئة من الخبراء".

ويتمثل القسم الثاني، حسب صبح، "بالكادر المتقدم بالشهادات والكفاءات والخبرة من موظفي القطاع العام، الذين لم يتقاضوا رواتبهم خلال الأشهر الماضية، وتسلموا سلفاً بطريقة تعمم الكمية المعطاة على الشرائح والدرجات الوظيفية كافة".

ونوه إلى أنه "عندما يتسلم آذن الوزارة ووكيلها ذات المبلغ المالي، فهذا يشكل دعوة مفتوحة لحملة الشهادات العليا للبحث عن مصدر رزق آخر".

وحسب صبح، فإن القسم الثالث "هو رأس المال الفلسطيني، الذي تعثرت مصالحه التجارية والمالية، ما حدا بقسم من أصحاب رؤوس الأموال في الضفة والقطاع إلى نقل مشاريعهم الاقتصادية إلى الأردن أو مصر، وبالتالي خلق فرص عمل وحركة اقتصادية في ساحة عربية مجاورة، وليس في الوطن".

أما القسم الرابع، "فهو القسم العام الذي يعاني نتيجة فقدان الأمن الوظيفي، والاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في الوطن، وأصبح هامش الأمل لديه محدوداً إن لم يكن معدوماً، بحيث بات يدرك عدم وجود أفق لانفراج قريب يمكنه من بناء مستقبل مستقر وآمن له ولعائلته".

استطلاعات الرأي .. تدق الجرس

استطلاعات الرأي التي تعددت منابرها، قرعت هي الأخرى الجرس ملوحة بأزمة حقيقية يعيشها المواطن الفلسطيني، ودفعت بالكثيرين لتفضيل الهجرة على البقاء في وطن ضاق بهم.

آخر استطلاعات الرأي في هذا المجال نفذته جامعة النجاح الوطنية، ونشرت نتائجه في الصحف في العشرين من الشهر الفائت، حيث كشفت عن أن واحداً من كل ثلاثة فلسطينيين يفكر بالهجرة"!

أما المسح الذي أعدته مؤسسة "بورتلاند ترست"، بالتعاون مع جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، في شهر أيلول الفائت، فقد كشف عن أن ٢٢٪ من الموظفين الحكوميين يرغبون في الهجرة.

وأظهر المسح أن ٦٥٪ من الموظفين من أصل نحو ١٦٥ ألفاً "لم يعد بمقدورهم التحمل أكثر، وأن ٤٠٪ يفكرون فعليا بالبحث عن عمل آخر".

وقال سمير حليلة، مدير فرع "بورتلاند ترست" البريطانية في رام الله، أن نتائج الدراسة تشير إلى أن "هناك انهياراً في القطاع الوظيفي، وأن ثمة حاجة وضرورة لكي تأخذ الحكومة والسلطة الفلسطينية الأمر بجدية".

وشدد حليلة على أن "المسألة ليست سياسية، إنها حقيقة، ولا بد من إيجاد مخرج من هذا الوضع".

وحذر صبح من أن "هذه الأرقام يجب أن تدق ناقوس الخطر في وجدان كل مسؤول فلسطيني، سواء في الحكومة أم القطاع الخاص أم المجتمع المدني"، مؤكدا أن "استفحال ظاهرة الهجرة خلال العام الجاري كان وراء تنظيم حملة وطنية خلال الشهرين الفائتين للتعريف بخطورة ما يجري".

هل هناك مؤامرة؟

القنصليات والسفارات الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية رفضت تقديم أية معلومات، أو حتى رقم تقريبي، عن عدد طلبات "الفيزا" التي وافقت على منحها لمواطنين فلسطينيين، أو حتى عدد الطلبات التي قدمت لها خلال العام الجاري.

بعض الذين نجحوا باستصدار "فيزا" لدول أجنبية أو إلى الولايات المتحدة الأميركية عبروا عن دهشتهم وفرحتهم في الوقت ذاته، عند حصولهم على قبول إيجابي بشأن طلب "الفيزا" الذي قدموه.

آلاف طلبات الهجرة التي جرت الموافقة عليها جعلت الكثيرين ينظرون بشك حول ما إذا كانت هناك نية لتفريغ الأرض الفلسطينية من مواطنيها عبر إعطاء تسهيلات في مجال الهجرة.

وينفي وكيل وزارة الخارجية هذا الطرح، مؤكدا أنه "ليست هناك مؤامرة لدفع الشباب الفلسطيني للهجرة، ومن الواضح أن لدينا هواية بتعليق كل ما لا نستطيع عمله على شماعة المؤامرات".

وقال، "لم تسجل وزارة الخارجية من خلال قنواتها السياسية والدبلوماسية، أي تسهيلات تدفعنا للريبة والشك بأن هناك دولاً بعينها تسهل اصطياد مهاجرين فلسطينيين لأسباب سياسية، ولم يحدث أن غيرت أية دولة أجنبية قوانين هجرتها لتستقطب مهاجرين فلسطينيين جدداً".

وأضاف "لم أرَ دولاً فتحت أبوابها على مصراعيها لتفريغ فلسطين من شبابها؛ لأن أميركا وإسرائيل تريدان ذلك، هناك دول لديها منذ سنوات طويلة قوانين محددة في مجال الهجرة، وهي تقبل على الرحب والسعة بالكادر المتقدم والمميز ورأس المال".

أسواق بلا زبائن. (عدسة: فادي العاروري)

وكالات السفر والعمل

إحدى أقدم وكالات السفر في رام الله، وتعمل منذ العام ١٩٤٥، تؤكد أن "الإقبال هذا العام على طلبات السفر والفيزا كان منقطع النظير مقارنة بالأعوام السابقة".

وتقول موظفة في الوكالة، رفضت نشر اسمها، أنه "من بين ٢٠٠٠ طلب فيزا قدمت إلى الولايات المتحدة، جرى قبول ١٨٠٠ فيزا، وفيما يتعلق بالفيزا إلى الدول الأوروبية جرى منحها لجميع الطلبات التي قدمها المكتب، والبالغ عددها ٦٠٠ طلب، خلال الأشهر الستة الماضية".

وتعلق الموظفة "نحن نعلم أن الغالبية العظمى ممن حصلوا على الفيزا يريدون الهجرة وعدم العودة ثانية".

وحول الأعمار، قالت "الغالبية تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٠ عاماً".

أما وكالات السفر في مدينة نابلس، فرفضت الإفصاح عن أية معلومات أو أرقام عن عدد من تقدموا بطلبات هجرة عبرها إلى الخارج، مكتفية بالقول إن "الإقبال هذا العام كان كبيراً جداً على الرغم من أن شروط التقديم للفيزا لم تتغير". كما أكدت أن الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة التي ينشدها معظم الراغبين بالهجرة.

الهجرة ليست بسبب الديانة

تقول سيلفيا (٥٠ عاماً) من رام الله التحتا: استطاع ابني فيكتور الحصول على الفيزا الأميركية بصعوبة بالغة جداً، وأعتقد أنه من دون مساعدة شقيقتي التي تقيم في الولايات المتحدة وإرسالها دعوة زيارة لي ولابني بحجة مرضها، لما استطاع السفر".

وتؤكد الأم أن زيارة ابنها إلى الولايات المتحدة تهدف إلى الهجرة، "لأن وضع العائلة الاقتصادي سيىء للغاية"، وعلى حد تعبيرها "إحنا كتير مهمشين"!

وتعتبر الأم أن حصول ابنها (٢٤ عاماً) على الفيزا بقصد الزيارة "أجمل معجزة تحققت للعائلة".

ويعمل فيكتور في أعمال البلاط والسجاد (الموكيت)، ويحظى بدخل جيد جداً.

وتقول الأم "لقد عانى ابني من البطالة، وخلال سنوات الانتفاضة تضرر عمل زوجي الذي يملك مشغلاً للستائر بشكل كبير، وحتى السيارة التي نملكها قامت إحدى الدبابات الإسرائيلية بهرسها إبان اجتياح رام الله، ولم نتلق مساعدة من أي أحد".

وتنفي أن تكون هجرة ابنها وغيره من الشباب المسيحي تعود إلى سهولة حصولهم على الهجرة بسبب ديانتهم، مؤكدة أن "الوضع الاقتصادي صعب على الشباب بشكل عام، مسيحيين ومسلمين، فالبطالة لم تستثنِ أحداً بناء على ديانته".

وتقول الأم "لو قامت السلطة بفتح مشاريع اقتصادية، وبناء مشاريع إسكانية للشباب، لما فكر ابني وغيره من الشبان بالهجرة".

بدوره، يطلق رئيس الغرفة التجارية في بيت لحم الدكتور سمير حزبون على ظاهرة الهجرة تعبير "هجرة البحث عن بديل"، مؤكداً أنها تستهدف المسيحيين والمسلمين على حد سواء ممن ضاقت بهم سبل العيش بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية.

ويتابع حزبون "ربما قلة عدد المسيحيين إجمالاً مقارنة بالمسلمين، تجعلنا نشعر أن هجرة المسيحيين أكثر، وهذا غير صحيح، فالشباب من الجانبين ضاقوا ذرعاً بالظروف الحالية وعدم قدرتهم على التغيير".

ويعلق صبح على ذلك قائلاً، "الهجرة المسيحية الفلسطينية قديمة وليست جديدة، والظروف الموضوعية الضاغطة هي العامل المشترك للهجرة وليس الدين".

أسمع طوش "حماس" و"فتح" على الفضائيات!

وفي أحد مخيمات اللاجئين قرب نابلس، تنتظر سرين زاهر (٢٨ عاماً) أن يرتب زوجها أسامة صالح وضعه جيداً في السويد، لتنتقل إليه مع طفليها.

وتقول، "منذ خمس سنوات وزوجي يحاول السفر، لكن طلبه دائماً كان يقابل بالرفض، سواء بالهجرة إلى الولايات المتحدة أم كندا، لكن المعجزة حصلت هذا العام وحصل على فيزا أوروبية (شينغن) من أول مرة، وسافر الشهر الفائت إلى السويد".

وتضيف "يرغب زوجي في الهجرة بهدف تأمين مستقبل مستقر لنا، الأمر الذي لن يتوفر له هنا".

وعلى الرغم من أن زوجها كان يعمل في القطاع الخاص ولم يتضرر مباشرة من أزمة عدم دفع الرواتب، إلا أن الجو العام في البلد، برأيه، "غير مشجع على البقاء إطلاقاً".

وتوضح الزوجة "يقول لي في مكالماته الهاتفية أن هناك أكثر من ٤٠ ألف فلسطيني يعيشون في السويد، وإمكانية منحه الهجرة كبيرة جداً نظرا للأوضاع التي يعيشها الفلسطينيون".

وتعلق "عندما أسأله ألم تشتق للبلد؟ يرد علي: أستطيع متابعة طوش "حماس" و"فتح" عبر الفضائيات هنا، لكن مع ظروف معيشية أفضل"!

علاج المشكلة

يكمن العلاج، حسب صبح، في "التعجيل بالاستقرار السياسي الداخلي الفلسطيني، الذي يحمل في ثناياه تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي، إضافة إلى إعادة النظر بسياسات التوظيف".

ويؤكد أنه "ليس بإمكان أية سلطة تنفيذية معالجة هذه الظاهرة وحدها، بل هناك حاجة ماسة إلى جهد متكامل بين السلطة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل وضع حلول مناسبة للأسباب والمشكلات التي تحفز على الهجرة".